

## المرأة في المجتمع



صَوَّرَ فرجيل غيورغيو مكانة المرأة وأهميتها لدى البدوي تصويراً قديراً، في تناوله سيرة الرسول (ص) مؤرخاً له، تناولاً يمتاز بالشاعرية وعمق الأحساس، فراح يقول: "المكانة التي تحظى بها المرأة لدى العربي، لا تكاد تحظى بها لدى سواه من الرجال على ظهر هذه الأرض.. إنها النعومة التي تميّس وسط قسوة الصحراة، متماثلة القد والأعطايف، فتذكري بميدان الشجر، محملاً بالثمر، ففي الصحراء تُعنيك الغوانى الحسان، عن البساتين والجنان، بما فيها مما لذّ وطاب من ثَمَر، وظلّ وزَهْر، فهن الجداول والغدران، والعطر والريحان، وهن الشلالات المتهدّرة، واللينابيع المشقشقة المترثرة... فالمرأة في الصحراة، أروع وأجمل ما خطر على أرضها، وما أطلّته السماء، كل ذلك النعيم، تجمّع في جسد واحد، هو جسد حواء".

فهل يبقى بعد ذلك مجال لامرءٍ فيطن ظنّاً أنّ أولئك العرب الجاهليين، كانوا يَحِقُّونَ المرأة ويَمْتَهِنُونَها قبل الإسلام؟!

إنّ القرآن ليس فيه سورة واحدة اسمها الرجل أو الرجال، بينما خص القرآن سورة للمرأة تكريماً، هي سورة النساء، حيث عرض حقوق النساء ولحياتها الأُسرية في جوهر السورة. بل إنّ أولى آيات سور النساء هذه تُلْحِّ على أنّه لا فرق بين أصل المرأة والرجل، بل تُلْحِّ أكثر من ذلك على المساواة بين الجنسين، مُوصِيّةً بالمرأة في الآية ذاتها أيّما توصية، فقال سبحانه: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَارٍ فَسِيرُوا بِالْأَرْضِ وَلَا تَرْجِعُوهَا زَوْجَهَا وَبَأْثِثُوهَا مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَمَّ إِنَّمَا تَسْأَءُ لِلْوَنَّ بِهِ وَالْأَرْدَنَّ إِنَّمَا كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا) (النساء / 1).

إنّ القرآن، وهو الكتاب الحكيم الذي لا تناقض فيه ولا اختلاف فضلاً عن وحدة النظم والنسق والتكمال

فيه، يوجه الحديث مخاطباً الرجل والمرأة معاً، دون تفريق بينهما، كلاهما على اختلاف الجنس عضو في الأُمّة، عامل فيها بما هيأه الله لها، وخلقه لها، وما منحه من طاقة، خاضع لشروط الوجود التي تسوي بين المخلوقات من ذكر وأنثى.

فهل من المعقول والمقبول أن يطن أحد أنَّ هذا الدِّين يسمح بقوانين تظلم المرأة أو تجني عليها أو تبرر العداء للمرأة؟!

لكن العقبة الكبيرة التي تقف حجر عثرة في سبيل انتشار الإسلام في الغرب المسيحي، تتمثل في الرأي السائد الثابت لدى غير المسلمين الذي يدعم صورة المرأة المسلمة، ذاهباً إلى أنَّها مقيدة الخُطى لا يطلق لها العنوان لاستثمار طاقاتها، دورُها على المطبخ مقصورة، وفي شؤون البيت وتربيتها الأطفال محصور، لا تُرى إلَّا ملثَّمةً، وأوقاتُها بين زوجها وربِّها مقسَّمة، ثم هي بعد ذلك كلَّه مستذَلَّة مستضعفَة.

الواقع أنَّه لا دخان بدون نار... ومن ذا الذي يريد اليوم أن ينكر أنَّ وضع المرأة ودورها في دول الإسلام قد غدا مشكلة خطيرة؟ علماً بأنَّ الإسلام أنصف المرأة، ورد لها ما سلبته إياها الجاهلية، بما كان فيها من فساد وانتهاك وبطش، مما ألفه الجاهليون.

كما أدان القرآن الكريم الظاهرة العالمية أيضاً: ظاهرة تفضيل الذكر على الأنثى، وقد أشارت إلى ذلك الآية الكريمة رقم (58) من سورة النحل (وَإِذَا بُشِّرَ أَهْدُهُمْ بِالْأَرْضِ فَلَمْ يَجْهُهُ مُسْوَدَّاً وَهُوَ كَظِيمٌ).

ومن الواضح لكلَّ ذي عينين، بهذه المناسبة، تفاوت صور المرأة وأوضاعها ودورها داخل البلاد الإسلامية تفاوتاً بيَّناً مختلف الأبعاد، أي أنَّ البُعد الحضاري للمرأة كعنصر فعال حضاري مشارك، موجود مشهود. وحسب المرأة أن يستعرض عادةً التحجب وتغطية الرأس وتفاوتها الشديد من امرأة لامرأة، في البلد الإسلامي الواحد والمدينة والقرية، ثم في البلاد الإسلامية مجتمعة.

والثابت المتأثر أنَّ سياسة النبيَّ السمحَة تجاه النساء، والتي قامت على احترامهن ومعاشرتهم عادلة كريمة، لم تثبت أنَّ أعقبتها منذ عصر الخليفة الثاني عمر بن الخطاب، سياسةً معاديةً للمرأة تسللت إليها عاداتٌ وتقالييدٌ جاهلية حاربها الإسلام، وبقي بعضها حتى اليوم حرباً على الإسلام، وهي ما تلة حتى يومنا هذا فيما يسمى بعبادة الرجولة وتفوقها والغيره العميم لدى الرجل.

لهذا، فإنَّ من الضروري حقاً معرفة وجهة النظر الإسلامية فيما يتعلق بالأمور المعدودة الفاصلة في وضع المرأة المسلمة، ومجمل تلك الأمور يتمثل في المسائل التالية:

- 1. عقد الزواج.
- 2. الحياة الزوجية.
- 3. الطلاق.
- 4. اللباس.
- 5. الميراث.

حين عقد الزواج تستطيع الشابة<sup>\*</sup> المسلمة التي تبغي الزواج أن توافق على قبول المتقدم إلى ذويها طالباً الزواج منها، وذلك بمجرد سكوتها، فالسكت علامة الرضا هنا، ولا يسري هذا على الرجل الذي لا بد<sup>\*\*</sup> أن يعلن رغبته وموافقتها جهراً، علماً بأنّ<sup>\*\*\*</sup> القانون الإسلامي أو القضاء الإسلامي يأخذ بالمبادأ الأساسية المعمول به في القانون الروماني الأساسي، والذي ينص<sup>\*\*\*\*</sup> على أنّ<sup>\*\*\*\*\*</sup> الصمت لا يعني الموافقة، والحكمة هنا هي الترافق بالفتاة المسلمة ومراعاة خجلها وحيائها وليس معناه بأية حال أنّ<sup>\*\*\*\*\*</sup> تلك الفتاة مرغمة على قبول طالب يدها.

المسلمة لا تنكرج إِلَّا مسلماً، بينما أباح القرآن للMuslim الزواج بالكتابيات من النصرانيات واليهوديات، كما في الآية الخامسة من سورة المائدة. تلك هي النتيجة الحتمية لعقد النكاح في الإسلام وشروطه، والتي تخول للأب حق<sup>\*\*\*</sup> تربية الأولاد، ذكوراً وإناثاً، إذا تعدوا مرحلة الطفولة. في هذه الحالة لا تستطيع المسلمة (لو تزوجت من مسيحي) منع زوجها المسيحي من تربيته لأطفالهما تربية مسيحية.

أخيراً، فإنّ<sup>\*\*\*\*\*</sup> المسلمة لا يجوز لها الزواج بأكثر من رجل، بينما يجوز للMuslim الجمع بين أكثر من زوجة، ولكن بشروط معينة، كما أوضحت الآية الثالثة من سورة النساء: (فَإِنْ كُحْوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْدُنَى وَثُلَاثَةٍ وَرُبَاعَ فَإِنْ خَفْتُمُ أَلَا تَعْدُ لُؤْوا) (النساء / 3)... والحكمة في هذا التشريع متعدّدة، ولكنّه على كلّ<sup>\*\*\*\*\*</sup> حال مرتبطة بوضع الأُبُوة.

إذن فتعدد الزوجات المشروع يخضع لشريطيين جوهريين:

أوّلاً: أن يتحقق<sup>\*\*\*</sup> الزواج للิตامى عدالة اقتصادية ونفسية، كأن يتزوج الرجل أرملة أخيه فيصونها وأطفالها، إذ يصير عائلاً لهم، يحذّر<sup>\*\*\*\*</sup> لهم بالرعاية المادّية والمعنوية.

ثانياً: أن يكون الزوج عادلاً في معاملته لزوجاته، ليس مادّياً<sup>\*\*\*\*\*</sup> فحسب، وإنّما معنوياً أيضاً.

والشرط الثاني مستبعد غير وارد أساساً إذا اشترط<sup>\*\*\*\*\*</sup> الزوجة الأولى في عقد النكاح ألا يتزوج زوجها بامرأة أخرى عليها.

وفي هذا نصت الآية التاسعة والعشرون بعد المائة من سورة النساء نفسها، نصّاً لا تأويل فيه (وَلَئِنْ تَسْتَطِعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ)، ومن ثم كان تحذير القرآن بين حين وحين للمرء ألا يخدع نفسه، مثل قوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ عَلَيْمٌ بِذَاتِ الْمَسْدُورِ).

فمن وعي هذا واطمأن<sup>\*\*\*\*\*</sup> إليه قلبه، فلا بد<sup>\*\*</sup> أن يدرك أن تعدد الزوجات، بالصورة التي عرفها الواقع التاريخي في بلاد الخلفاء العظام، والخلفاء الأقزام، والسلطانين والأُمراء، لم يكن بحال من الأحوال مما يرضيه القرآن أو يجيشه شرعاً، وإنما كان ذلك دائمًا وأبداً خاصعاً للتلقاء، أو العفوية غير المنطلقة من اعتبارات إنسانية، وبهذا لم تكن زيجات إسلامية.

هذا الاستثناء المبيح للتعدد يجوز في حالة الحرب وسقوط غالبية الرجال صرعى، كما حدث بعد الحرب العالمية الثانية مثلاً، فلو كان تعدد الزوجات مسموحاً<sup>\*\*\*\*\*</sup> به، لما اضطر عدد كبير من النساء والشابات الراغبات في الزواج إلى البقاء بدون زواج، كما نعرف من واقع ذلك الجيل عقب الحرب.

إنّ<sup>\*\*\*\*\*</sup> المشكلة الرئيسة في كلّ<sup>\*\*\*\*\*</sup> زوجة على الصعيد العالمي تمثل في كيفية التصرف إذا دب<sup>\*\*\*\*\*</sup> الخلاف

والنزاع بين الزوجين في كلّ صغيرة وكبيرة. في هذه الحالة لا يمكن قبول حكم الأغلبية لأنّهما اثنان، لهذا فإنّ هناك طريقين لحل تلك المشكلة:

- إمّا أن يتفق الطرفان على أن يكون أحدهما في أمور معينة أو في كلّ الأمور المسؤول الأوّل، فيكون له الوزن الأكبر في اتّخاذ القرارات أو البُت في الأمور، وهذا هو الحل الإسلامي.

- وإمّا أن يلجأ الطرفان المتنازعان إلى طرف ثالث يحتكمان إليه، سواء كان من العشيرة أو موظف السجل المدني والأحوال الشخصية المختص، أو القضاء، وهذا هو الطريق الذي يسلكه الغرب، علماً بعواقبه المخالفة للعقل والمنطق، حيث يحكم الموظف المختص باسم الإنصاف حكماً عشوائياً يقوم على التخمين والاقتراع، لا يرضي الزوج أو الزوجة فلا يتفقان عليه.

ولقد حسم الإسلام حسماً بيّناً هذا الأمر، فبيّن أنّ المسائل المتعلقة بقيادة الحياة الزوجية وتوجيهها تُعالج داخل الأسرة ذاتها، على أن يكون للرجل في العادة الوزن الأرجح في التصويت، أي في التقرير: (وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةً) (البقرة / 228).

ولا تحسبن أنّ الآية الكريمة تنسحب على مسائل رعاية الأطفال الصغار أو أموال الزوجة وممتلكاتها، ذلك أنّ المسلمين تتمتع بمزايا الاستقلال الاقتصادي الذي يصون أموالها وممتلكاتها منذ ألف وأربعين عام، بينما لم يتح ذلك للمرأة الألمانية إلا منذ منتصف القرن العشرين، بفضل تدخل المحكمة الدستورية الألمانية التي حرّرت الزوجة من إطلاق يد الزوج في إدارة أموالها وممتلكاتها.

إنّ الإسلام يرى في قيام المرأة بأعباء الأُمّومة المعهودة إليها أ nobel واجبٍ، كما يرى في ذلك أساساً متيناً لكرامتها وتكريمتها، وتطوّرها المحقق لذاتها.

وليس أدل على تكريم المرأة وإسهامها أعظم التقدير عليها، من أحاديث الرسول في هذا الصدد، وأشهرها ما معناه أنّ الجنّة تحت أقدام الأمهات.

هذا التكريم والتعظيم للمرأة إنّما هو لانفرادها عن الرجل بقدرتها على حمل حياة في أحشائها، ومدّها بما تتطلبه لتطور التطور الطبيعي، كما شاء الله.

ألا يكفي دليلاً على ذلك التقدير، شدّة العقوبة الرادعة التي توقعها الشريعة على الذين يرمون البنات من المحسنات بأذنهن زانيات؟ يقول تعالى في سورة النور الآية الرابعة: (وَالَّذِينَ يَرْمُونَ النِّسَاءَ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَدَاءٍ شُهَدَاءٍ فَاجْلِدُوهُمْ ثُمَّ ارْبَيْنَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبِلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ).

أمّا كون الإسلام لا يرى في الزواج شعيرة مقدسة بالمعنى الكنسي الكهنوتي، فذلك راجع إلى أنّ الإسلام لا يفرق بين العبادات، فالزواج نفسه لون من ألوان العبادة في الإسلام، فهو فرض ديني على كلّ ناصحة وناضجة. لذلك، لا رهبانية في الإسلام، إذ يرى الإسلام في الرهبانية صلالةً وانحرافاً قد أصاب الرسالات السماوية السابقة على الإسلام.

بل إنّ بيان القرآن الذي يبيح للرجل ضرب الزوجة الناشر، والذي يصرّ كثيرون على فهمه فهماً خطأً في معظم الحالات، إنّما يهدف إلى صيانة الحياة الزوجية، وحمايتها وتقويمها، كما تنصّ على ذلك الآية الرابعة والثلاثون من سورة النساء: (وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِطُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْهِمَا كَبِيرًا).

وتفق السنة والآثار الموقوفة جميعاً على أنّ المقصود هنا الإرشاد لإنقاذ كيان الزينة التي يهددها الفشل، وألا يتسع الزوج الغاضب لنشوز زوجته في تطليقها، ذلك أنّ أبغض الحال عند الله الطلاق، كما هو مشهور في الحديث النبوىٰ.

كذلك، فليس المقصود بالضرب البطش باليد أو بالسوط أو بأية آلة، إِلَّا إذا كانت تلك الآلة لا تحدث أي جرح أو تسيل دماً، فيكون رمزاً للتأنيب والتأديب، لأنّ يضر الزوج النازحة بمنشفة أو مروحة من الورق.

على الرغم من هذا شرع الإسلام الطلاق، صمام الأمان الذي لا مفر منه إذا استحال العشاء، واستحكت النفرة، وامتنع الوفاق، وتحتم الفراق، حقّاً مسروعاً لكلا الزوجين لينفصلا بالمعروف، على أنّ ثمة فرقاً واحداً بينهما يتمثّل في إجراءات الطلاق فحسب: إنّ تَلَفُّظ الرجل بقوله لزوجه "أنت طالق" مُوجّبٌ للطلاق الذي أقدم عليه بإرادته فَسَهَّلَ بذلك عملية الطلاق، وبالتالي لا حقٌ له في استرجاع ما دفعه للزوجة مهراً، لذا قال تعالى في سورة البقرة، الآية التاسعة والعشرون بعد المائتين (وَلَا يَحْلِلُ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا) أمّا إذا أرادت الزوجة نفسها الطلاق، وسعت إلى ذلك سعيًا، فلا حقٌ لها في الاستمتاع بالمهر، لهذا يفصل في طلاقها القضاء بمراجعةتها والتثبت من إصرارها.

أمّا المواريث، فإنّ القرآن قد نظم الأحقية في الميراث والنصاب الموروث بين الرجال والنساء والوالدين، كما نصّت الآية السابعة من سورة النساء: (لِلرِّجَالِ زَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأُقْرَبُونَ وَلِلْمَرْسَاءِ زَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأُقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ زَصِيبًا مَفْرُوضًا).

ولا عجب أن تنصّ الآية الحادية عشرة من السورة نفسها على أنّ للذكر مثل حظ الأنثيين، فالحكمة في ذلك عقلاً ونقلًا أنّ الذكر، لا الأنثى، مكلاًفٌ شرعاً بإنفاق على جميع الأفراد في العائلة التي يعولها من ذوي رحمه، أي أنّ اختلاف الواجبات أو الالتزامات يستتبع اختلاف الحقوق أو الحقائق.

أمّا المرأة بصفتها شاهدة أمام القضاء فحسب، فشهادتها لا تساوي شهادة الرجل، فشهادة امرأتين تعدل شهادة الرجل، إنّ الشريعة قد فرضت أن يؤكّد شاهدان عادة حصول قول أو فعل أو نفيه، فإن لم يكن الشاهدان رجلين، فرجل وامرأتان بما تراعي الشريعة أنّ المرأة قد تكون في أيام معينة شهرياً غير مهيبةٍ أو غير قادرةٍ على التركيز المطلوب للإدلاء بالشهادة، وهذا ثابت لدى فقهاء المسلمين.

باختصار، فإنّ الإسلام يستمسك بالحياة الزوجية استمساكاً وثيقاً، ويبنيها ويShield كيانها مراعياً الفروق الموضوعية في دور الرجل والمرأة على السواء، لديه يستوي الرجل والمرأة في الكرامة والتكريم، ولكن لكلّ منها واجباته، وهما لديه كذلك متساويان في الكرامة والتكريم، وإن اختلفت كفاءة كلّ منها، وهما كذلك يستويان أمام الله، وإن تباينت أدوارهما في الحياة الدنيا.

أمّا السؤال عن كون هذا أو ذاك عصرياً أو غير عصري، فإنّه لا يلعب أي دور في الحكم والتقييم، إنّ الإسلام ليس موجةً في الموضة أو اتجاههاً من هذا القبيل. وإنّ الإسلام قادر على الانتظار والانتصار.